

بل يعبرها العقل كما نعلم بكونها صنفين في الاصل وعند هذا الاعتبار لا يذكر الموصوفان منها  
 اصلا في صورة الصور بل انما يقال ان ما مراده من قوله الاخر تنوع موصوفها لفظا ومعنى وانما  
 السر في تسمية الاخر صنفه عليه على تلك الدار كالذي عايناه هذه الدار انما هي كونها الصنفات  
 الغالبة في حيزها في الاسماء اذ قلنا بذكر موصوفها وقسمها لفظا للعقل لا بالاعتبار انما  
 نعلم كلامها ان كونها لفظا لا واصفا الغالبة لاننا في ذكر الموصوف منها في بعض الاحوال نذكر انما  
 الرضى في الغلبة كحصى اللغز بعض واضع فلاح عن طريق الوصف انما يخرج عن الوصف العام بل لا يظن  
 على كل ما وضع بل يخرج الوصف عن كونها وصفا اذ يبيح الموصوف لفظا فلما عايننا هذا وجه انتهى  
 وظهر هذا الكلام ان لا يذكر الموصوف في الصفة الغالبة صلا وقال العلامة في حاشيته الرضى  
 والسر في ذلك ان حصر موصوف صارت بالظلمة داخله في مضمون الوصف مع ملاحظة الصفة في مضمون  
 المستثنى منه فلا يصح اياه على غيره وهو ظاهر والاعلم ايضا ان بعض من مثل قيد ادهم هو قيد  
 دهم وهذا الصنف استماع ذكر الموصوف مع الصفة الغالبة فانظر الى اختلاف كلام العلامة في  
 الحاشيتين حيث يقول ان في حال العلامة التفتاد في اصله حيث الضمى صار جوبا  
 نادى على الساكن او بتقل الصفة كلاهما رواية واللام للقسمة لم يوت بقيد برب محيى فعل المفعول  
 يصغرها بالكرم لان المراد الاضادة بوقود نارا التي يقرنه المعام والاصح انما يقع مما لم يرب  
 والوجود هنا بالضم وانما بالفتح فاسم لما سوت فيه وقال العلامة الطبي البيهقي في حاشيته  
 عطفيان به انما هو عطف ان المولى المودان روى مسونه عليه لو اوجهه المودان وهو في حيز  
 ناجي يعول في هذا ظاهر اذ اصل الموصول الاول في المعنى ولو اذ اصل الموصول الثاني في اللفظ  
 فلما يناسب التوجيه الذي ذكره في حق الكلام ان ما عايننا في حيز الرضى ان حيز الموصوف الموصوف  
 عن المعنى واذ اصل الموصول الاول كان المعنى ما بال المعنى حصرنا به لانه في حيزه الذي يوتونه  
 ما لغيره الا انما قال صاحب الكشاف ان قوله اذ انما عايننا في حيز الرضى ان حيز الموصوف الموصوف  
 بوصوف بالحدس استنادا والا حيزها بعد ذلك فانما هو حيز الرضى ان حيز الموصول الاول في المعنى

على التفتيد في الكلام بالابتداء وادراك خبره فليس على ان يجعل اختصاصهم بالمراد في العلاج بغيره  
 ما هو اللسان الذي لم يوتونه ولا يحوي بالكلية من المصنفين احسب ان غرضه اولا  
 ذكر الوجوه في المدين ذكرها اهل التجار وعولوا عليها واما هذا الوجه وهو ان يظن بوصول  
 الكلام للمودان في الاول في حيزه جواز ذلك في حاله عن لفظه في كشاف وعدم ايراد كل احد  
 الموصوف عن الآخر وعلى هذا يمكن توجيه عبارة المعنى بانه جواز ذلك في احد الموصوف ان  
 موصوفه عن المعنى كونه اخصر اخصر اعلان يكون الموصوفون بالاعتناء بالكون في كلام  
 مستانفا ويحوي عدم اتصال احد الموصوفين بالآخر وكما في نتيجة الاحكام ايج ايراده  
 بعد ذكر الاسماء في بيان ان الفتر راجع اليه وهو مطرفان الاكتشاف هو كون احد جوابا  
 للسؤال في حيزه لكونه اجمله نتيجة الاحكام فسمي للاكتشاف جوابا للسؤال وعلى ان يقال  
 انه على السعد الاول جوابا بل ايضا فكانه قبل ما في نتيجة الصفا السابقة وما يدعى  
 للموصوفين بها وعلى هذا كان معنى الكلام والاعتناء في الحيز الذي ذكره في جوابا  
 للسؤال في حيزه الاوصاف المذكورة وما يدعى للموصوفين بها وانما ان يكون جوابا لسؤال  
 في الموصوفين في الصفا احصوا بالبدى والاول ان ما ان المراد من كونها مستانفا  
 الا يكون لها محل في الاعراب على هذا السعد في حيزه ان يكون جوابا للسؤال في الآخر  
 ان لا يكون كذلك ونظيره احسب ان يرد في المثال المذكور نظير المعنى في حيزه  
 نظير الذين يوتون الالباب وصدى على القدم حتى الالباب طرا ولكن على هذا من الالباب  
 فان قيل على هذا كان احوال شتملا على ما لا يفيد لان السؤال على سبب اختصاصهم بالبدى في حيزه  
 فان ادلك على هذا من حيزه غير حاصل ما ذكر ان اولئك الموصوفين يخفون بالبدى والقطع  
 المستعمل في المذكور الى اعطاء البدى دون غيره وهو المعنى انما لانصاف سميت اختصاص  
 الذي فاصل الذي حصل في الكتاب واحدها هي حيزه الا انصاف في حيزه المذكور الى  
 الا انما بالاعتناء في حيزه وانما ان ليس له اوجه اختصاص بهم بالاعتناء في حيزه